

النهاية في التعاقد

يمكن تعريف النهاية بانها حلول اراده شخص (وهو النائب) ، محل اراده شخص آخر (وهو الاصل) ، في ابرام تصرف قانوني تصرف اثاره الى ذمة الاصل ، لا الى ذمه النائب .

مضمون النهاية

نجد في النهاية شخصا يعبر عن ارادته باسم غيره ولحساب هذا الغير.

ولكن آثار التصرف لا تضاف اليه وانما الى هذا الغير.

وبذلك يكون النائب طرفا في التصرف (في العقد مثلا) ولكن لا يكون طرفا في العلاقة الناشئة عن هذا التصرف .

وهنا يقتصر دور النائب على ابرام هذا العقد واما آثاره العقد فتؤول الى ذمة الاصل كما لو كان هو الذي تعاقد شخصيا .

فوائد النهاية

يسمح باقامة اشخاص ينوبون عن ناقصي الاهلية وعديمها فيحولون محلهم في التصرفات القانونية.

يبس لأي شخص ان يعقد العقد بواسطه غيره الذي تمنعه ظروف خاصة من ذلك كبعده او غيبته او قلة تجربته او كثرة اعماله ومشاغله .

تنقسم النهايات من حيث المصدر

1- نهاية قانونية :

وتنتحق عندما يخول القانون شخصا معينا سلطة النهاية عن غيره . منها نهاية الولي الشرعي عن ابنته القصر ؛ ”والولي هو الاب او الجد الصحيح والجد الصحيح هو اب الاب ” .

2. نهاية اتفاقية :

(ارادية) اذ يعين النائب بارادة الاصل ، كما في الوكالة .

نهاية قضائية :

اذ يعين القاضي النائب ، كنهاية الوصي او القيم او الحارس القضائي والقضاء هو الذي يختارهم .

شروط تحقق النهاية

1. ان تحل اراده النائب محل اراده الاصل:

في التعاقد بطريقه النهاية تكون العبرة بشخص النائب لا بشخص الاصل في اعتبار عيوب الرضا او اثر العلم والجهل ببعض الظروف الخاصة .

ومع ذلك اذا نشأة النهاية بمقتضى اتفاق وتصرف النائب وفقا لتعليمات محددة تلقاها من الاصل فانه لا يجوز لهذا الاخير في حدود تنفيذ تعليماته ان يتمسك بجهل نائبه امروا ان يعلمها هو او كان مفروضا فيه ان يعلمها . ويجب عندئذ الاعتداد بما شاب رضا الاصل من عيوب .

2. ان يكون التعامل باسم الاصل ، لا باسم النائب :

ان لم يظهر النائب وقت ابرام العقد انه تعاقد باسم الاصل فان المتعاقد معه لا يجر على اعتبار العقد قائما بينه وبين الاصل الا اذا كان يعلم او كان مفروضا فيه ان يعلم ان التعاقد قد حصل بطريق النهاية او كان يستوي عنده ان يكون التعاقد حاصلا مع النائب او الاصل .

3 . ان تجري ارادة النائب في الحدود المرسومة للنيابة :

اذا ابرم شخص عن اخر عقد بغير نيابة عنه او كان تجاوز بابرامه حدود نيابتة فان اثار هذا العقد لا تتصرف الى الاصيل الا اذا حصل اقراره وفقا للقانون .

فذا لم يصل اقرار التصرف كان للمتعاقدين الاخر ان يرجع على من اتخذ صفة النيابة او تجاوز حدودها بغير عذر مقبول بالتعويض

عن الضرر الناجم له ما لم يكن يعلم بانتفاء النيابة او تجاوز حدودها او كان مفروضا فيه ان يعلم.

اثار النيابة

علاقة النائب لمن تعاقد معه :

ليس للنائب بصفته الشخصية ان يطالب بحق في مواجهة الطرف الآخر ولا يتلزم بأي التزام يرتبه العقد (ينتهي دوره ولا يكون طرف في المعاملة).

علاقة النائب بالاصيل

علاقة قانونية : النص القانوني هو الذي يحدد العلاقة في النيابة القانونية.

علاقة اتفاقية : العقد هو الذي يحدد الصلاحيات التي يمنحها الاصيل بالنيابة.

علاقة الاصيل بالغير الذي تعاقد معه النائب :

هم اطراف العقد الذي ابرمه النائب

انتهاء النيابة

اذا انتهت النيابة لاي سبب من الاسباب فقد النائب سلطته ولا يمكنه بعد ذلك ابرام اي تصرف نيابة عن الاصيل.

ويلتزم النائب بعد انتهاء نيابتة ان يرد جميع ما يكون قد تسلمه من الاصيل بشان النيابة .